أفيرام تسوريف- الصايغ *

داخل الاحتجاج وضده:
ساحة المدينة، ما وراء المنطق الاستعماري **

شاركت في مظاهرات الاحتجاج ضد الإصلاحات القضائية، صنيعة منتدى كوهيلت. شاركت منذ أول سبت نُظّمت فيه المظاهرة ببئر سبع، وبوحي من نساء خرجن للتظاهر في تل أبيب احتجاجًا على الاحتلال والاستعمار الصهيوني الطويل. مع انتهاء السبت بدأت في الاستعداد، جهّزت لافتة كتبت فيها بحروف طباعة ضخمة «المساواة للجميع من النهر إلى البحر»، بألوان الأسود والأخضر والأحمر على خلفية بيضاء، مستخدمًا قطرات الحبر الأخيرة للقلم الفلوماستر الأحمر الخاص بطفولتي. كانت الأيام أيام التقييدات الوحشية الإضافية التي فرضها بن غفير على رفع علم فلسطين، تقييدات دعمتها حتى بعض المجموعات داخل الاحتجاج نفسه. يصعب القول إني لم أعرف ماذا ينتظرني عندما خرجت من مدينة يروحام جنوبي إسرائيل، ومع هذا، فإن محاولتي التنصل من الملمس القماشي للكثير من الأعلام التي ملأت ساحة مبنى البلدية في بئر سبع، اضطراري للوقوف سويًا مع من رفعوا أعلام «١٩٤٨ – مهد الديمقراطية، ٢٠٢٤ خراب الديمقراطية»، معزوفة اليسار الصهيوني السوداوية عن «الضياع» المزعوم للأرض التي نشأ عليها، كل هذا كان بالنسبة لي تجربة جديدة طرحت أسئلة ذات بال على جوهر قراري بالوقوف هناك.

* زميل ما بعد الدكتوراه في أكاديمية بولونسكي في معهد فان لير في القدس ويقوم بالتدريس في الجامعة المفتوحة وكلية سابير. واسم العائلة «تسوريف" بالعبرية تعني صايغ بالعربية وقد طلب الكاتب أن يضاف الاسم العربي لعائلته.

** ترجمة نائل الطوخي، كاتب ومترجم مصري.

صرت منذئذ أرجع للمظاهرات في بئر سبع، كل أسبوع تقريبًا، أحيانًا مع اللافتة نفسها التي أعددتها في السبت الأول، وأحيانًا مع يافطة أخرى صممتها حركة «محطمات الجدران»،[1] والتي تحمل رسالة مفادها أن لا ديمقراطية دون الفلسطينيات والشرقيات والإثيوبيات والكويريات (Queer) والأمهات الوحيدات؛ وحينها وجدت أن ثمة آخرين يمكنني أن اقف بجانبهم. كانت المنصة في بئر سبع من المنصات التي تستوعب التعددية من بين منصات الاحتجاج، وتضمنت كذلك لحظات يمكن فيها سحب الأمل الذي قد تبزغ منه بشارة حقيقية بالدمقرطة، ومع هذا، فحتى في هذه المنصة كان يجب السماع من جديد لهتافات «المحكمة درعنا الواقي» على أنواعها، وللحنين النوستالجي لوثيقة الاستقلال. صحيح أن اللافتة التي صنعتها من بقايا حبر الفلوماستر الأحمر جذبت أعين متظاهرين ومتظاهرات كثر توقفوا ليجري تصويرهم معها. وقد نُشرت صورة واحدة في نهاية الأمر، هكذا سمعت، على المنصة المركزية للمظاهرات في [ناصية شارع] كبلان.

لا يزال من الضروري تبرير قراري بالوقوف في قلب هذه المظاهرة – مظاهرة تسعى الى شرعنة صورة عالم بكامله بينما أنا أشارك حركات تعارضها بحدة. ما معنى المطالبة بالمساواة الكاملة من النهر إلى البحر، والاعتراف بأن البنى الاستعمارية قائمة في هذه المساحة كاملة، لكن بأشكال مختلفة في كل حيز؟ ما معنى ذلك، في الوقت الذي تنحصر فيه المطالبات على المنصة فقط بالحفاظ على استقلال المحكمة العليا حتى تتمكن من مراكمة المزيد من جرائم الحرب، وليس لتمنعها والعياذ بالله؟ ما معنى المشاركة في احتجاج لا ينادي بالعصيان العسكري أمام القنابل الوحشية على غزة وجنين؟ ما معنى المشاركة في احتجاج يتمسك بالمنظومة القضائية بؤرة للتماهي الثقافي، بينما هذه المنظومة لعبت دورًا مركزيًا في استغلال الفلسطينيين والقمع الإثني والطبقي للشرقيين، الإثيوبيين والقادمين من الاتحاد السوفييتي، وفي التضييق على العمل المنظم؟ ما معنى المشاركة في احتجاج يدعم قوة العسكرتاريا الإسرائيلية وسلطة النخبة العسكرية من ناحية ونخبة الهاي تك من ناحية أخرى، تلك المسؤولة أكثر من أي شيء آخر عن نزع تسييس الحيز العام في إسرائيل والعداء الآخذ في التزايد للعمل المنظم داخله؟

قد يجمل السؤال الأخير بين طياته بذور الإجابة. فالخطر الأكبر على الحيز السياسي في فلسطين/ إسرائيل في عصر الرأسمالية المتأخرة يرتبط أشد الارتباط بنزع تسييس الحيز العام. بإعادة صياغة لمعزوفة استعمارية إسرائيلية معروفة، فساحات السوق خاوية.[2] ليست خاوية من الناس بالطبع وإنما من السياسة، من الصدام بخصوص الطريقة التي ينبغي بها تنظيم الحيز. لقد خلقت الرأسمالية المتأخرة جيوبًا من الحريات المحدودة التي أدت لتفكك المجاميع التي ناضلت سويًا في السابق. ليس تغيير الظروف الاجتماعية المؤدية للقمع السياسي، وإنما تحقيق حيز عمل فردي أوسع بقوة المال والمطالبة بـ«التعدد الثقافي»، هما ما تحولا للرمز البارز للمطالبات السياسية في هذا العصر.

هكذا على سبيل المثال، اتسعت بالتدريج مطالب الطبقة الوسطى الشرقية الضيقة التي ركزت على أسئلة التمثيل الثقافي وجرى تفضيلها على المطالب بالتغيير العميق لتوزيع الثروة والأراضي. هذا التركيز أدى لأن تتحول الهوية الشرقية والنزعة التقليدية الشرقية[3] لما يشبه سلعة هوياتية قادرة على علاج شقوق مجتمع الغالبية اليهودي. لقد بدأ يُنظر للنزعة التقليدية كموقف يغلب فيه التماهي مع الأسرة والشعب والدولة على أي موقف معارض نابع من الانتماء الطبقي والإثني لمجموعة تتعرض للقمع، وبدأت تُغلّف باعتبارها تمثّل «الاعتدال» و«الاحتواء» اللذين بمقدورهما خلق أرض متينة لمجتمع الغالبية القومية، أريد القول مجتمع المستوطنين اليهودي.

أدت هذه التغيرات لاحقًا لأن تتركز الادعاءات السياسية للشرقيات والشرقيين على المطالبة بالمشاركة في التمتع بالثمار العليا لمجتمع المستوطنين اليهودي. بينما الجزء المخضرم والمؤسس لمجتمع المستوطنين، الإشكنازي العلماني، تمتّع بالفعل بنصيبه من ثمار الطرد والنهب، فإن الجزء المدفوع للهوامش الطبقية لمجتمع المستوطنين، بجانب نخب استيطانية أخرى تتباهى باعتبار نفسها مجموعات هامش، مثل اليمين الصهيوني الديني، مهتم بالمطالبة بنصيبه في الكعكة، يريد أن يصبح صاحب البيت. في هذه الحالة، فإن المحكمة العليا، التي أسست لحق مجتمع المستوطنين الراسخ في حيازة الأراضي المنهوبة، كما خلقت الترتيبات [الشكلية] التي من شأنها الدفاع بشكل محدود عن السكان الأصليين، نُظر إليها كعقبة أمام تحقيق المطالب بتقسيم الغنيمة المستحدثة، واستمرارها بالعنف

«لا يزال من الضروري تبرير قراري بالوقوف في قلب هذه المظاهرة – مظاهرة تسعى الى شرعنة صورة عالم بكامله بينما أنا أشارك حركات تعارضها بحدة. ما معنى المطالبة بالمساواة الكاملة من النهر إلى البحر، والاعتراف بأن البنى الاستعمارية قائمة في هذه المساحة كاملة، لكن بأشكال مختلفة في كل حيز؟ ما معنى ذلك، في الوقت الذي تنحصر فيه المطالبات على المنصة فقط بالحفاظ على استقلال المحكمة العليا حتى تتمكن من مراكمة المزيد من جرائم الحرب، وليس لتمنعها والعياذ بالله؟»

ضد السكان الفلسطينيين الأصليين، والتهديد بنكبة ثانية، كما يحاجج أمير فاخوري وميرون رابابورت، هي جزء لا يتجزأ منها.

لكن الرأسمالية المتأخرة نكلت كذلك بالجماعة الأصلية، الأكثر تعرضًا لعنف الحكومة الحالية وسابقتها، وقادت بنجاح معقول سياسة «فرق تسد» التي سبقت تفتت المجتمع الفلسطيني وفق بنى السيطرة الإسرائيلية. كما ترينا حنين زعبي وإيلات ماعوز، فإن الارتفاع الهائل في قوة المنظمات الإجرامية هو نتيجة مباشرة للسياسة الإسرائيلية النيوليبرالية من ناحية، ومن ناحية أخرى لرفض المطالب الفلسطينية بالمساواة المدنية والقومية، كما تم التعبير عنها في وثائق الرؤى الفلسطينية لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧,[٤] هكذا تحولت المنظمات الإجرامية لأداة مهمة بيد الدولة لزيادة قدرتها على الحكم داخل المجتمع الفلسطيني، وبالأساس لمنع أي تنظيم فلسطيني جماعي يعارض القمع الاستعماري الممارَس ضده. صعّب الاقتصاد الإسرائيلي النيوليبرالي تمييز المسؤول عن الظروف السياسية التي تتيح القمع القومي. أصبح تحدي خلق جماعة مناضلة مرتبطًا بحركة مضلِّلة داخل متاهة وحش المنياتور الإسرائيلي،[٥] إذا استخدمنا مصطلحات وزير المالية اليوناني السابق يانيس فاروفاكيس.

محاولة تفكيك الوضع السياسي للأمور هي أداة مهمة بيد القامعين. «أحد سمات العمل الثقافي القمعي»، كما كتب المعلم البرازيلي الماركسي باولو فريرا. «هي التأكيد على النظر المعمن للمشاكل، بدلًا من النظر إليها كجزء من كل [...] أشكال العمل هذه تعمّق التركيز الذي يسم أصلًا نمط حياة المقموعين [...] وتُحبط بهذا قدرتهم على النظر لواقع حياتهم بشكل نقدي وتحافَظ على عزلهم عن مشاكل المقموعين في مناطق أخرى». في ملابسات كتلك من الرأسمالية المتأخرة تخلق الحكومة الحالية، والاحتجاج المتبلور ضدها، لحظة مهمة من التسييس المتجدد للحيز العام. محاولة إلغاء الدفاعات القليلة التي قادتها المحكمة تؤدي لفهم أن الحريات السياسية غير بديهية وإنما هي تقوم بدور لتنظيم الحيز العام، ويتم الحصول عليها بشكل جماعي، وليس عبر نشاط الأفراد. فجأة نجد المجموعات التي كانت تعادي أكثر من غيرها الحق في الإضراب تسارع لبوابات منظمات العمال مطالبة بإغلاق السوق. هذه بالطبع اتهامات وصائية – أين العرب؟ أين الشرقيين؟ أين الهستدروت؟ أين الحريديم؟ - ولكنها تكشف تعلق الاحتجاج، والنخب المهنية والعسكرية التي تقوده، بكل هذه الجماعات.

هكذا يبدأ أيضًا الجزء الثاني من الإجابة على سؤال مبرر المشاركة في الاحتجاج – الرغبة في الوضوح وفي صياغة حلم بديل. ينتج الاحتجاج إطارًا شاملًا من الدين المدني الصهيوني العلماني ويسعى للتمسك به – الحضور المبالغ فيه لأعلام إسرائيل والتغلب على أعلام فلسطين، وثيقة الاستقلال المقدسة التي يُعلن الولاء إليها، السلاح [الإسرائيلي] الذي يتوحد حوله أخوة السلاح، «يقولون ثمة بلد»، و«ليس لي بلد آخر» و I Love Bagatz،[٦] كل هذا كأنه يمدنا بمرساة انتماء للمحتجين والمحتجات. مرساة كهذه –تقوم على الوطنية والتفوق اليهودي، العلمانية المدربة على تطهير الحيز وعلى المطالبة المطلقة بالسيادة الوطنية – تبدو صلبة ظاهريًا. يُعبَّر عنها أيضًا في حالات لا نهائية من الرقابة وصفافير الاحتقار لمن خطبوا على المنصات وتجرأوا على توضيح الحقيقة التي بمفادها أن حتى قبل حكومة نتنياهو – سموتريتش – روتمان وبن غفير لم تكن هناك أي ديمقراطية. هكذا لم تدافع المنظومة القضائية عن أراضي الفلسطينيين ولا شقق الشرقيات ولا عن حرية نشاط العمل المنظم. مع هذا،

فالاحتياج لشراكة سياسية يفتح ثغرات في صورة العالم البديهية للمينستريم الصهيوني المشارك في الاحتجاجات، ويشكّل أرضًا خصبة لمواقف بديلة بخصوص مستقبل هذا الحيز في حيازة داعمات وداعمين. ساحات السوق مليئة بما هو سياسي، وعندما تمتلئ الساحة، فهي لا يكون منظمًا جدًا، يغدو حيزًا فوضويًا، ويحوي مكانًا أيضًا للصياغة الواضحة للبدائل التي يمكنها فعلًا رسم مستقبل من الدمقرطة ونزع الطابع الاستعماري، العودة والتعويض وإعادة توزيع الثروة.

لكن ربما ينبغي قول ما هو بديهي، هذه الوقفة هي داخل الاحتجاج – أي ضد الإصلاح القضائي، الذي سيؤدي فعلًا لنزع تحصينات قضائية، مهما كانت قليلة، مقامة بحماية المحكمة العليا، وسيفاقِم الخطر المحلق من فوق رؤوس الفلسطينيات، وكذلك ضد التوجهات الرأسمالية الخاصة بمنتدى كوهيلِت التي لا كوابح لها. إنها محاولة لكبح الجهود السياسية المبذولة في الاحتجاج، والمجموعة في صورة العالم الاستعمارية التقليدية، ولاستخدامها ضد نفسها، لتوضيح كيف أن المنطق الذي يرى في ١٩٤٨ «مهد الديمقراطية»، يجلب على نفسه مباشرة الحكومة التي يخرج ضدها. أي أن الوقفة هي في الوقت نفسه ضد لفين-روتمان، وضد شيكماه برسلر، يائير لبيد، بني غانتس وميراف ميخائيلي. إنها محاولة لأن نرى في المسرحية الحزينة، القائمة على الحنين النوستالجي لوثيقة الاستقلال ولمعزوفة «ليس لي بلد آخر»، صورة معتمة لعالم على وشك الانهيار، وبالتالي يتحتّم على المبشرين بالحلم السياسي البديل الواضح، أي حلم نزع الدولة ثنائية القومية وتفكيك الاستعمار، أن يبدأوا بقضم مساحات هذه المسرحية.

يفرض علينا هذا الموقف، من التموضع داخل الاحتجاج وضده، التمسك بلحظات الأمل، بلحظات انكشاف الثغرات، والتي تتجلى فيها إمكانية قضم المساحات. وإحداها كانت اللحظة التي خطب فيها طلب الصانع من على منصة ببئر سبع وحظي بتحيات وتصفيق بينما يقرأ أننا «نريد دولة لكل مواطنيها هنا وليس دولة أبرتهايد»، أو بينما شولاميت لهمان ويفعات هيلل، ممثلتا جماعة «شرقي مدني» حظيتا هما أيضًا بالتصفيق عندما عارضتا بحدة الميل للحنين إلى «النظام القديم» وسردتا تاريخ قمع الشرقيين من بداية دولة إسرائيل. في نهاية كلامه دعا طلب الصانع تلك العقول المتجمعة في ساحة مبنى البلدية للعودة في الأسبوع نفسه، لمظاهرة في ساحة المحكمة في بئر سبع مطالبين بالاعتراف بالقرى غير المعترف في النقب. ومما ليس مفاجئًا فإن الغالبية الكاسحة للحاضرات والحاضرين في مظاهرة «الاحتجاج» لم يأتوا للتظاهر أمام المحكمة. ومع هذا، يمكنني القول إنني ميزت مشاركة عدد معقول من اليهوديات واليهود ممن لم يحضروا هذه المظاهرات سابقًا. كان هذا أحد مظاهر انكشاف الشروخ.

تسييس الحيز العام يتيح أيضًا الإشارة للإخفاقات الأساسية في الاحتجاج وممثليه السياسيين – ومع التقوقع في الخطاب المحدود عن موضوع استقلال المنظومة القضائية، فقد تجاهل تمرير القانون الذي دعمته تقريبًا كل أحزاب المعارضة (باستثناء الأحزاب الفلسطينية) الذي أعطى وزير الداخلية الحق في سحب جنسية من يُتهم بعمل إرهابي ويتلقى على فعله مقابلًا أيًا كان من السلطة الفلسطينية. كما ترينا ياعيل بردا، فالقانون يعبر عن «الانقلاب السلطوي على المواطنة»، ويضع نهاية للمحاولة الإسرائيلية الليبرالية لمأسسة التمييز القانوني بين أراضي ٦٧ وأراضي ٤٨، وفي الحقيقة يبشر بضم الأراضي على أرض الواقع. عدم معارضة هذا التغيير الحاد في الوضع المدني لمواطني إسرائيل من الفلسطينيين، وتعليقه المطلق بالولاء الصافي، يعكسان، كما ترينا بردا، الاتفاق اليهودي الشامل مع المنطق الاستعماري، الذي تقوم عليه العملية السلطوية من استهداف المحكمة.[٧] انكشاف الفشل الأساسي، الذي تشير له بردا، يمكنه شق الثغرات في ساحة الاحتجاج الحزينة، يتيح لنا أن نعرض بوضوح أكبر العلاقات بين منظومات العلاقات الاستعمارية في إسرائيل/ فلسطين وبين التشكيك في استقلال المنظومة القضائية، وفي الوقت نفسه أن نشير إلى آفاق الإصلاح اللائق للمنظومة القضائية، أريد أن أقول: نزع الطابع الاستعماري عنها.

بعد شهور من تمرير هذا القانون [أي قانون سحب الجنسية]، وبالتوازي مع تمرير قانون تقليص إمكانيات استخدام «حجة المعقولية»– وهو القانون الذي شكّل نقطة ذروة في الاحتجاج - تم تمرير تعديل على قانون آخر بشكل يوضح الإجماع اليهودي الكاسح على المنطق الاستعماري: وهو تعديل/إصلاح قانون إدارات النقابات المشتركة،[٨] والمعروف بقانون لجان الاستقبال. وسّع الإصلاح صلاحية لجان الاستقبال في المستوطنة القروية والجماعية لاستيعاب ما يصل

«المحكمة الإسرائيلية العليا خلقت الترتيبات [الشكلية] التي من شأنها الدفاع بشكل محدود عن السكان الأصليين، نُظر إليها كعقبة أمام تحقيق المطالب بتقسيم الغنيمة المستحدثة». (الصورة عن: إ.ب.أ)

إلى ٧٠٠ مقيم، بالمقارنة بالحد الذي كان معتادًا من قبل، وهو ٤٠٠ مقيم. لجان الاستقبال التي تعمل كمصفاة اجتماعية للوصول للأراضي في قسمها الأكبر، كتلك التي صودرت من أصحابها الفلسطينيين بحماية قانون ممتلكات الغائبين – لو اكتفينا بذكر التعبير الأكثر حدة عن الدور المركزي للمنظومة القضائية في الممارسات الاستعمارية الصهيونية – تلقت هذه اللجان صلاحيات زائدة للاحتفاظ بعقارات مثمرة ومربحة، وللإبقاء عليها بعيدًا عن متناول الفلسطينيين، ولكن أيضًا بعيدًا عن متناول جزء من قطاع المستوطنين اليهود الذين، كما ذُكر سابقًا، رغبوا بنصيبهم (والذين صوّت ممثلوهم لصالح القانون القمعي).

هذه اللحظة، لحظة ذات دلالات كبرى على وجود فجوة بين المطالبة باستقلال المنظومة القضائية والتجاهل المطلق لتوسيع الممارسات الاستعمارية. أتاحت هذه لحظة إمكانيات ظهور التقاء مصالح ما بين اليهود الشرقيين والفلسطينيين، وجرى التعبير عن الأمر من خلال مظاهرة نظمتها جماعة «شرقي مدني» وتطرقت بشكل مباشر لكيفية تعبير قانون لجان الاستقبال عن استمرار ممارسات الاستغلال ومصادرة الأراضي وتهويد البلد، والحفاظ على الامتيازات العقارية بأيدي مجتمع اليهودي الإشكنازي الراسخ. رغم أن المظاهرة هذه لم تتمتع بمشاركة واسعة مثل تلك التي حظى بها «الاحتجاج»، بل وكشفت عن حدوده، فمن غير الممكن الفصل بين تنظيمها وبين الطاقات السياسية التي انفجرت في هذا السياق. هذا في نظري مثال آخر لكيف يمدنا موقعنا الذي يتموضع داخل الاحتجاج وضده في الوقت نفسه، بأساس لاستخدام الطاقات المندلعة في الاحتجاج، حتى نصوغ بوضوح أفق نزع الطابع الاستعماري، ونعيد تجميع صورة العالم المبعثر في ظل طبيعة الحكومة الحالية، حتى نرسم أفق العودة، نزع الطابع الاستعماري والدولة ثنائية القومية.

لأجل رسم هذا الأفق نحتاج لصياغة بديلة للدين المدني اليهودي المعلمن في الاحتجاج، ويلزمنا بالخروج ضد العلمانية المجتزأة. للوجود اليهودي التقليدي في هذا السياق دور مهم. لكونه ممزوجًا بالممارسات التي ترسم إطار الانتماء الجمعي اليهودي، يتيح التفكير من جديد في الوجود اليهودي السياسي في فلسطين/أرض إسرائيل وليس عن طريق مفهوم السيادة. ليس فقط يتيح تمييزًا كهذا الذي بين الدولة والدين، الذي لا يحوي بشارة سياسية إلا إضعاف الربانية، وإنما تمييزًا بين الدولة والقومية. يتيح لنا هذا إعادة صياغة الإطار المدني ثنائي القومية، ذلك الذي سينظم النزع المطلوب للطابع الاستعماري للجماعة اليهودية الصهيونية نفسها، ما سيؤدي لتفكيك الوجود اليهودي وممتلكاته الاستعمارية. الوقوف داخل الاحتجاج وضده هو في الوقت نفسه الخوف من الذوبان داخل الإطار الشامل والمحدود للاحتجاج، ولكن ثمة به أيضًا محاولة عنيدة لصياغة هذا الأفق السياسي، وللتعبير عنه في ساحة المدينة.

داخل الاحتجاج وضده: ساحة المدينة، ما وراء المنطق الاستعماري

هوامش (المُحرر)

١ حركة نسوية قاعدية تأسست في تل أبيب عام ٢٠٢٠.. تشارك الحركة في نضالات الإسكان والعدالة التوزيعية، والنساء ضحايا العنف، والنضال ضد عنف الشرطة، والحفاظ على حرية الاحتجاج، ونضال مجتمع المثليين [المترجم] .

٢ يقصد بساحات السوق، أي الساحات العامة. [المترجم]

٣ التقليديون هم مجموعة كبيرة من اليهود، خاصة في إسرائيل، الذين يرون أنفسهم في مساحة ما بين «المتدينين» و«العلمانيين» [المترجم].

٤ وثائق الرؤى هي محاولة لتشكيل وتوضيح هوية ومكانة ومطالب المجتمع العربي في إسرائيل، وضعتها من منظمات المجتمع المدني العربية في إسرائيل، وهي: ١) الرؤية المستقبلية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل – صدرت في كانون الأول ٢٠٠٦ نيابة عن اللجنة الوطنية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل؛ ٢) دستور المساواة للجميع – نشر في تشرين الثاني ٢٠٠٦ نيابة عن مركز «موسافا» لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل؛ ٣) الدستور الديمقراطي – صدر في آذار ٢٠٠٧ باسم عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل؛ اتفاقية حيفا – صدرت في أيار ٢٠٠٧ باسم مدى الكرمل – المركز العربي للأبحاث الاجتماعية التطبيقية في حيفا [المترجم].

٥ وحش من الأسطورة الافريقية، عبارة عن جسد انسان ولديه رأس ثور. على المستوى السطحي، يمثل المينوتور الجوانب الوحشية والمجهولة والمخيفة لعلم النفس البشري والمجتمع. ومع ذلك، فإن الغوص بشكل أعمق يمكن أن يكشف الطرق التي قد يرمز بها المينوتور إلى الطريقة التي تبني بها المجتمعات «الآخر» كشكل من أشكال السيطرة المجتمعية، أو كبش فداء، أو موضوعًا للمخاوف والقلق الجماعي [المترجم].

٦ باغاتس (Bagatz)، هو اختصار عبري لعبارة "محكمة العدل العليا"، وأصبحت الكلمة دلالة إلى الرغبة في الحفاظ على تكوين المحكمة العليا ووظيفتها قبل بدء برنامج الإصلاحات القضائية ومحاولات تقليص صلاحيات المحكمة. [المترجم]

٧ أنظر/ي الترجمة الكاملة لمقالة ياعيل بردا في هذا العدد من مجلة قضايا إسرائيلية [المترجم].

٨ راجع شرحا عن القانون في قاعدة بيانات «الراصد القانوني»- مدار، على الرابط الآتي: https://shorturl.at/bdjC1[المترجم].

٩ حركة نسوية قاعدية تأسست في تل أبيب عام ٢٠٢٠.. تشارك الحركة في نضالات الإسكان والعدالة التوزيعية، والنساء ضحايا العنف، والنضال ضد عنف الشرطة، والحفاظ على حرية الاحتجاج، ونضال مجتمع المثليين [المترجم] .

١٠ يقصد بساحات السوق، أي الساحات العامة. [المترجم]

١١ التقليديون هم مجموعة كبيرة من اليهود، خاصة في إسرائيل، الذين يرون أنفسهم في مساحة ما بين «المتدينين» و«العلمانيين» [المترجم].

١٢ وثائق الرؤى هي محاولة لتشكيل وتوضيح هوية ومكانة ومطالب المجتمع العربي في إسرائيل، وضعتها من منظمات المجتمع المدني العربية في إسرائيل، وهي: ١) الرؤية المستقبلية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل – صدرت في كانون الأول ٢٠٠٦ نيابة عن اللجنة الوطنية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل؛ ٢) دستور المساواة للجميع – نشر في تشرين الثاني ٢٠٠٦ نيابة عن مركز «موسافا» لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل؛ ٣) الدستور الديمقراطي – صدر في آذار ٢٠٠٧ باسم عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل؛ اتفاقية حيفا – صدرت في أيار ٢٠٠٧ باسم مدى الكرمل – المركز العربي للأبحاث الاجتماعية التطبيقية في حيفا [المترجم].

١٣ وحش من الأسطورة الافريقية، عبارة عن جسد انسان ولديه رأس ثور. على المستوى السطحي، يمثل المينوتور الجوانب الوحشية والمجهولة والمخيفة لعلم النفس البشري والمجتمع. ومع ذلك، فإن الغوص بشكل أعمق يمكن أن يكشف الطرق التي قد يرمز بها المينوتور إلى الطريقة التي تبني بها المجتمعات «الآخر» كشكل من أشكال السيطرة المجتمعية، أو كبش فداء، أو موضوعًا للمخاوف والقلق الجماعي [المترجم].

١٤ باغاتس (Bagatz)، هو اختصار عبري لعبارة "محكمة العدل العليا"، وأصبحت الكلمة دلالة إلى الرغبة في الحفاظ على تكوين المحكمة العليا ووظيفتها قبل بدء برنامج الإصلاحات القضائية ومحاولات تقليص صلاحيات المحكمة. [المترجم]

١٥ أنظر/ي الترجمة الكاملة لمقالة ياعيل بردا في هذا العدد من مجلة قضايا إسرائيلية [المترجم].

١٦ راجع شرحا عن القانون في قاعدة بيانات «الراصد القانوني»- مدار، على الرابط الآتي: https://shorturl.at/bdjC1[المترجم].